ضمن اقتراح برغبة قدمه النائب مهند الساير ولمدة لا تتجاوز سنتين

إنشاء صندوق مستقل برأسمال 125 مليون دينار لإنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الدراسات والاستطلاعات كشفت أن 45 % من الشركات أغلقت أعمالها أو اضطرت إلى الإغلاق

أعلن النائب مهند الساير عن تقديمه اقتراح برغبة، إنشاء صندوق مستقل تحت اسم "صندوق إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة" ، لمدة لا تتجاوز سنتين ، برأسمال 125 مليون دينار تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ونص الاقتراح على ما يلي: لما كان هناك ما بين 27.000 إلى 30.000 شركة صغيرة أو متوسطة تمثل حوالي 90 ٪ من إجمالي الشركات في الكويت، وهي الشركات التي تم تصنيفها على أنها مشاريع تم تسجيل مالكيها بموجب الباب الخامس في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

وكان لجائحة "كوفيد 19- " أثر حاد على الاقتصاد بشكل عام لم يكن باستطاعة أحد التنبؤ به، حيث أدت التدابير الصحية إلى توقف جميع الأنشطة الاقتصادية، فالشركات الصغيرة والمتوسطة بحكم تعريفها لا تتمتع باحتياطي نقدي وافر يمكّنها من مواجهة مثل هذه الأزمة، كما أن القيود المفروضة على الحركة وإغلاق المناطق العمالية لأشهر كان له أثر سلبي لعدم قدرة أصحاب الأعمال على تشغيل أعمالهم أثناء الأزمة.

وقد كشف استطلاع أعدته شركة بن سري للعلاقات العامة في الأشهر الثلاثة الأولى للجائحة ، بأن 45 ٪ من الشركات قد أغلقت أعمالها أو اضطرت إلى الإغلاق بينما 26 ٪ من الشركات شهدت انخفاضا في الإيرادات بنسبة تفوق الـ 80 ٪ .

26 % منها شهدت انخفاضا في الإيرادات بنسبة تفوق 80 %

إلى جانب ذلك، حذرت دراسة أخرى أعدتها شركة تساويق للاستشارات التسويقية ، من أنه في حال تم إغلاق 50 ٪ من المشاريع الصغيرة فإنه سوف يصبح هنالك 100 ألف عامل عاطلا عن العمل، علما بأن نسبة الكويتيين العاملين في قطاع المشاريع الصغيرة تبلغ 3 كويتيين لكل مشروع.

ومما لا شك فيه أن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد لعب دورا محوريا منذ إنشائه في العام 2013 في خلق ثقافة المبادرة وتطوير بيئة الأعمال الملائمة للقطاع، إلا أنه يواجه عوائق قانونية في لوائحه الداخلية ولائحة التعثر الخاصة بهو حدت من قدرته على التدخل في ظرف استثنائي كالجائحة الصحية التي نمر بها الآن، فقد صمم الصندوق لتنمية المشاريع وتمويل انتشارها ولم يصمم بغرض التدخل في حالات الكوارث والظروف الهالكة، ولذلك فقد أصدر مجلس الوزراء الكويتي في 31 مارس 2020 قرار رقم 455 (2020/455) كحزمة تحفيز للأعمال المتضررة من الجائحة، ونصت المادتان 6 و 7 من القرار على تقديم البنوك تمويلا ميسرا لتلك القطاعات لتغطية العجز في التدفقات النقدية.

النائب مهند الساير

وبناء على ذلك، قام بنك الكويت المركزي بتحدي ضوابط التمويل المقدم مُعرفا الشركات المتضررة بتلك التي «كانت تعمل بكفاءة تشغيلية ولها قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وقدرات على خلق فرص للعمالة الوطنية والتي تضرر نشاطها جزئيا أو كليا» مطالبا البنوك بتحمل كامل المخاطر الائتمانية عن التمويل المقدم وحصر التمويل في تغطية المستحقات كالرواتب والإيجارات والنفقات الدورية التعاقدية.

إلا أنه وحسب تقرير صادر من البنك المركزي في يوليو 2020 كشف فيه عن أن البنوك قد وافقت على 199 طلبا للحصول على تمويل ميسّر لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا، بقيمة اجمالية تصل إلى 10.6 ملايين دينار، وكان الهدف من قرار 2020/455 تشجيع البنوك على إقراض قطاع المشاريع الصغيرة، إلا أنه بات واضحا عدم قبوله في أوساط أصحاب الأعمال، إذ إنه فرض شروطا معقدة مثل «القيمة المضافة للاقتصاد» والالتزام بنسب التكويت المحددة لسنة 2021 إضافة إلى تراجع إقبال البنوك على منح التمويل مع تصاعد احتمالات وجود أزمة سيولة وعدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، سعت الحكومة مجددا إلى الحد من التأثير السلبي عبر تقديمها مقترح لضمان القروض البنكية بحد 80 ٪ في أكتوبر 2020، إلا أنه لم يحصل على عدد الأصوات المطلوبة في مجلس الأمة وبقيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تواجه مصيرها وحيدة.

إن الغرض من صندوق إنعاش للتعافي من آثار (كوفيد – 19) هو صرف منح للشركات التي تدخل الصندوق طواعية، والعمل على ضمان امتثال الشركات للمتطلبات التي تهدف إلى تعزيز المعاملات البينية من أجل تمكينهم من البقاء في السوق والمساهمة في النمو الاقتصادي في المستقبل.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء صندوق مستقل تحت اسم (صندوق إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة) لمدة لا تتجاوز سنتين برأسمال 125 مليون دينار كويتي تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

– تسند إدارة الصندوق إلى مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء أصحاب شأن وعلاقة في الصندوق مثل وزارة المالية، وزارة التجارة والنصاعة، وزارة الشؤون الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، جمعية المحامين الكويتية، جمعية المحاسبين الكويتية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويشكل مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء وتنقضي المدة بانقضاء دور الصندوق، بحد أقصى عامين.

في حال تم إغلاق 50 % من المشاريع الصغيرة سيصبح هنالك 100 ألف عامل عاطل عن العمل

بالإضافة إلى مهامه المعلنة لتقديم المنح، يقوم مجلس الإدارة بالعمل مع مجلس الوزراء والمشرع لضمان إصدار لائحة قانون المناقصات المعدل رقم 74 لسنة 2019 لصالح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعديل المادتين 28 و 49 من قانون العمل في القطاع الخاص) رقم 6 لسنة 2010 لمساعدة الشركات والمؤسسات على الاستجابة بشكل أفضل للأوبئة والأزمات.

– تقديم المنحة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة المنضمة للمبادرة على النحو التالي:

استرداد القيمة الإيجارية بواقع 25 ٪ من قيمة عقود الإيجار للمنشآت ضمن الفئات والمعايير المحددة.

دفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة.

إلغاء رسوم الكهرباء والماء لمدة سنة.

إلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة.

إلغاء رسوم تحويل وتجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة.

إعفاء من رسوم تجديد الرخص في وزارات الدولة والجهات الحكومية والرسوم الجمركية والتخليص الجمركي لمدة سنة.

التوصية بفك قيد المبالغ ودفع فواتير الشركات المتعاملة مع الحكومة والجمعيات التعاونية خلال 30 يوما

إنشاء لجنة لمراجعة خيارات الاقتراض وتسهيلها مع بنوك محلية لدعم الشركات عن طريق تميل للمبادرين عن طريق شركة مبادرة صغيرة.

وفي مقابل حصولهم على المزايا يستوجب على الشركات المنضمة للمبادرات الالتزامات التالية:

– أن تكون الشركة ملتزمة بسداد اشتراكاتها لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى 1 مارس 2020.

الالتزام بشراء 60% من الاحتياجات التشغيلية للشركة من شركات أخرى في المبادرة وذلك بغرض تحريك الموارد الرأسمالية بين منتسبي الباب الخامس وخلق التفاعل مع بعضهم البعض من خلال إنشاء تعاملات تجارية من شأنها أن تنعكس على ايراداتها وخلق بيئة أعمال مبدئية.

التعاقد مع مكاتب المدققين والمحاسبين الماليين المعتمدين من المبادرة والذين هم من بيئة المشاريع الصغيرة أيضا للقيام بالتدقيق على كل مستفيدي المبادرة من دون أي مقابل مادي لسنة كاملة يدقق من خلالها على التزامات مشتريات العمل التشغيلية من مشاريع صغيرة ومتوسطة أخرى.

السماح للمبادرة بإنشاء قاعدة بيانات للمساهمين ترتكز على تقديم البيانات المالية والإدارية للشركات فيما يهدف الى تعزيز مجال البحث العلمي والدراسات حول قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة في الكويت.

الدخول في منصة مشتريات على شبكة الانترنت مصممة لتسهيل عملية تقديم العطاءات الكاملة لكل من المناقصات والمزايدات داخل القطاع الخاص وعبر قطاعات وصناعات متعددة.

التشجيع على خلق فرص عمل جديدة للمواطنين الكويتيين.

ويحدد رأسمال الصندوق بناء على معرفة عدد المستفيدين المحتملين من صندوق انعاش للتعافي من آثار كوفيد 19- ويتم ذلك من خلال النظر إلى عدد المسجلين على الباب الخامس والبالغ عددهم 16.477 شخصا حتى نهاية شهر سبتمبر 2020، واذا قمنا بالنظر الى متوسط الاشتراكات الشهرية فإنه يبلغ 231 دينارا كويتيا، وعليه فإن هذه الأرقام التي تم اعتمادها عند وضع الفرضيات تحدد رأسمال صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد19- عند 125 مليون دينار.

بهدف ضبط العوادم والسيطرة على نسبتها بأقصى قدر ممكن

«البيئة» و«الداخلية» توقعان مذكرة تعاون خاصة بقياس انبعاثات السيارات

هيئة البيئة ووزارة الداخلية خلال توقيع مذكرة التعاون الخاصة بقياس انبعاثات السيارات

وقعت الهيئة العامة للبيئة ووزارة الداخلية أمس مذكرة تعاون ، تعنى بقيام موظفي الهيئة بقياس نسب انبعاثات السيارات في مراكز الفحص التابعة لوزارة الداخلية قبل تجديد دفتر السيارة.

وقال مدير عام هيئة البيئة الشيخ عبد الله الحمود في تصريح صحفي ، ان المذكرة تتعلق بتعاون الجانبين في فحص الانبعاثات الناتجة من عوادم السيارات، والتأكد من سلامة ومتانة مركبات القيادة ومن ثم الموافقة على تجديد دفتر المركبة.

وأوضح ان مدة مذكرة التعاون خمس سنوات سيتم من خلالها الموافقة للادارات المختصة في الهيئة بضبط العوادم والانبعاثات من السيارات ، بهدف الحد والسيطرة على نسبة تلك الانبعاثات.

الأحمد : التأكد من سلامة ومتانة مركبات القيادة ومن ثم الموافقة على تجديد دفتر السيارة

وأفاد ان وزارة الداخلية تقوم بما يلزم بفحص السيارات في مراكز الفحص فيما يتعلق بالمتانة ، أما الهيئة فستقوم بفحص الانبعاثات حسب اللوائح والاشتراطات الخاصة بنسب تلوث الهواء في الكويت والاشتراطات الدولية.

وذكر إنه بعد موافقة وزارة الداخلية سيقوم موظفو الهيئة بالوجود في مراكز فحص المركبات في وزارة الداخلية لضبط العوادم الناتجة من السيارات ، مبينا انه سيتم تجديد دفتر السيارات بعد موافقة الجهات المختصة والموافقة على نسبة الانبعاثات الناتجة من هذه السيارات.

وأكد استمرار التعاون بين هيئة البيئة ووزارة الداخلية عبر شرطة البيئة ، مشيدا بجهود أفراد شرطة البيئة في ضبط المخالفين في البر ، فضلا عن التعاون مع خفر السواحل لضبط المخالفين في بحر الكويت.

بما يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة في أسعار السلع والمنتجات خلال السنوات الأخيرة

الديحاني يقترح زيادة علاوة الأبناء من 50 الى 90 دينارا شهرياً

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه اقتراحا بقانون في شأن تعديل المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم " 14 " لسنة 1992 بمنح زيادة في العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة.

ويقضي الاقتراح برفع العلاوة المالية للأبناء من 50 الى 90 دينارا شهرياً عن كل مولود حتى سبعة أبناء، ومنح الطفل المعاق 150 دينارا شهريا.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

مادة أولى : يستبدل بنص المادة الثانية من المرسوم بالقانون رقم (14) لسنة 1992 المشار إليه النص الآتي: " يحق لكل مواطن كويتي يعمل في قطاعات الدولة او القطاع الخاص والأهلي أو يكون مسجلا في التأمينات او من العاملين في المنظمات خارج البلاد من المرشحين من جهات الدولة، صرف علاوة اجتماعية عن ابنائهم بواقع (90) دينارا شهرياً عن كل مولود ولغاية سبعة أبناء، على ان تكون العلاوة الاجتماعية للمولود المعاق (150) ديناراً شهرياً تصرف من تاريخ ثبوت الإعاقة في التقرير الطبي من وزارة الصحة " .

مادة ثانية : يصدر مجلس الوزراء القرارا التنظيمية لصرف العلاوة على ان يكلف ديوان الخدمة المدنية تجهيز آلية الصرف.

مادة ثالثة : يناط إلى وزارة المالية حساب الكلفة العامة للزيادة على ان يتم استقطاع المبلغ من احتياطي الاجيال القادمة في السنة الأولى من تنفيذ القانون، وفي السنة الثانية يدرج ضمن الميزانية العامة للدولة.

مادة رابعة :على رئيس مجلس الوزراء والوزاء– كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

النائب فرز الديحاني

لما كان الاعلان عن أخر زيادة مالية لعلاوة الابناء في عام 1992 ، أي انه قبل 29 سنة من تقديم اقتراحنا بضرورة رفع العلاوة المالية من مبلغ 50 دينار الى 90 دينارا في الشهر عن كل مولود حتى سبعة ابناء ويستثنى من المبلغ الطفل المعاق الذي تثبت اعاقته بواسطة تقرير طبي صادر من المجلس الطبي من وزارة الصحة ، على ان يحصل على مبلغ 150 دينارا شهريا.

ويأتي وضع هذا التعديل وهذا المبلغ المطلوب في اقتراح القانون المقدم، لارتباطه الكلي مع نسبة التضخم المسجلة في اسعار السلع والمنتجات للمستهلك والمسجلة من قبل الادارة المركزية للاحصاء والتي عدلت على سنوات الاساس في الآونة الأخيرة لاحتساب معدلات التضخم من سنة 2000 بتعديلها الاول الى سنة 2013 بتعديلها الثاني، ثم رفعت معدلات التضخم لتصل الى مستويات 4% في بعض السنوات.

كما أن ربط الابناء المعاقين في الاقتراح بقانون المقدم كونهم جزءا لا يتجزأ من الأسرة ولاحتياجاتهم المالية المرتفعة مقارنة بأقرانهم الآخرين في الأسرة.

وبين الاقتراح في المادة الثانية ضرورة تكليف ديوان الخدمة المدنية من قبل مجلس الوزراء لتجهيز آلية الصرف كون الديوان يحتوي على النظام الآلي للنظم المتكاملة والذي يستطيع من خلاله حصر اسماء المواطنين وابنائهم في اسرع وقت ممكن وبسهولة ويسر.

وجاء في المادة الثالثة اقتطاع المبلغ في سنته الاولى من احتياطي الاجيال القادمة على ان يتم احتسابه في السنة الأخرى ضمن الميزانية العامة للدولة

تكليف «الخدمة المدنية» بتجهيز آلية الصرف لاحتوائه على النظام الآلي لحصر أسماء المواطنين وأبنائهم بأسرع وقت ممكن